A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/541
20 September 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٢٣ من جدول الاعمال المؤقت*

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير الامين العام

١ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٦ من قرارها ٢١٦/٤٣ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الى الامين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الامم المتحدة وبرامجها المعنية أن يتخذوا التدابير المناسبة في حدود اختصاصهم في ضوء تعليقات وملاحظات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات(١) واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية(٢) ، بما فيها تلك التي تتعلق بالإبلاغ المالي ، والرقابة على الميزانية ، والالتزامات غير المصفاة ، وإدارة النقد ، والصناديق الاستئمانية ، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين والخبراء والمساعدة المؤقتة ، وأن يقدموا تقارير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . وطلب في الفقرة ٧ من القرار ٢١٦/٤٣ الى الامين العام والرؤساء التنفيذيين لمنظمات الامم المتحدة وبرامجها المعنية أن يعرضوا على الجمعية العامة التدابير المحددة المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة لمجلس مراجعي الحسابات . ونظرا لانه تم في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إعادة سرد المجالات التي حددها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره عن فترة السنتين ١٩٨٤-١٩٨٥(٣)

---

* A/44/150 .

على أنها تحتاج اتخاذ اجراءات اضافية فإن هذا التقرير هو استجابة للطلبين . ويرد في الوثيقة A/44/544 نص مذكرة الأمين العام التي يحيل بها ردود الرؤساء التنفيذيين الآخرين على الطلب الوارد في الفقرة ٧ من القرار المذكور .

الرقابة على الميزانية

٢ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٩ من تقريره(٤) بتوخي المزيد من الدقة في تطبيق الاجراءات المتعلقة باعتماد النفقات وتكبدها ، وهي الإجراءات المنصوص عليها في النظام المالي وذلك لضمان رقابة أكثر فعالية على الميزانية . وجدير بالإشارة في هذا الصدد أنه خلال فترة السنتين المشمولة باستعراض مراجعي الحسابات (١٩٨٦-١٩٨٧) تم بصفة مؤقتة تجميد الممارسة المتبعة عادة وهي إعلان توزيع الحصص على أساس سنوي . وتم وضع تدابير لمواجهة الأزمة المالية ، فأعلن عن حصص تغطي فترات أقصر وذلك وفقا لما سمحت به الأموال المتوافرة . ولقد أدت تلك التدابير في نهاية المطاف الى تحقيق وفورات إجمالية قدرها ١٢٥ مليون دولار تقريبا ، ولكنها أدت أيضا في بعض الاحيان خلال فترة السنتين الى ظهور حالات قليلة تعدت فيها النفقات بصفة مؤقتة المبلغ المخصص لها . وكان ذلك يعود بصورة رئيسية الى أنه كان يتعين على المكاتب المعنية دفع أجور الموظفين العاملين لديها وتأدية التزامات تعاقدية أخرى ، بالإضافة الى الاستمرار في توفير خدمات الصيانة الأساسية اللازمة لمبانيها . ولقد كان ظهور تلك الحالات أمرا مؤسفا ، ولكن يتم ، الآن ، إعلان المخصصات على أساس سنوي كما يتم تقديم تقارير متعددة عن استعراض النفقات للتأكد من أن موظفي التصديق يراعون الحد الأعلى للنفقات التي تسمح بها المخصصات .

الالتزامات غير المصفاة

٣ - قدم مجلس مراقبي الحسابات في الفقرتين ١٠ و ١١ من تقريره توصيات بشأن كيفية معالجة الالتزامات غير المصفاة تنص على ما يلي :

(أ) أنه ينبغي إعادة النظر في معايير جمع وتسجيل الالتزامات غير المصفاة لجعلها أكثر اتساقا مع مبدأ تسليم البضائع والخدمات بما في ذلك اقتناء المعدات على نحو ما جاء في البند ٤-٣ من النظام المالي ؛

(ب) أنه ينبغي تحليل الالتزامات غير المصفاة المتعلقة بأنشطة التعاون التقني بعد مرور ١٢ شهرا عليها ، وينبغي إعادة تصنيف الالتزامات السارية باعتبارها حسابات دفع .

٤ - ويتوخى منتهى الحرص في استعراض الالتزامات غير المصفاة الموجودة وفي إقرار الالتزامات الجديدة لضمان اتساقها مع المعايير المحددة للتسجيل والإبلاغ على النحو الموصى به فيما يتعلق ببرنامج الامم المتحدة الإنمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان ومشاريع الصناديق الاستئمانية والبرنامج العادي للتعاون التقني . وينبغي ملاحظة أن تلك المعايير لا تخالف البند ٤-٣ من النظام المالي بصيغته المفصلة في القاعدة المالية ١٠٤-١ . ولقد تم إجراء استعراض دقيق لالتزامات سنة ١٩٨٧ غير المصفاة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كما تم تسجيل الارصدة المتبقية على أنها من حسابات الدفع في البيان الخامس عشر من بيانات الامم المتحدة المالية . وسيتم الالتزام بتلك الطريقة في معالجة الالتزامات غير المصفاة للسنة السابقة في كافة مكاتب الامم المتحدة وفي اللجان الاقليمية .

٥ - وفيما يتعلق بمبدأ "التسليم" وتطبيقه على شراء المعدات ، تعتزم الامم المتحدة الحفاظ على الوضع القائم ، وذلك بموجب توصية من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، على أن يتم تشديد الرقابة المالية على عملية إقرار ورصد الالتزامات غير المصفاة .

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٦ - أوصى مجلس مراقبي الحسابات في الفقرة ١٣ من تقريره بإعادة النظر في صيغة الفقرة ١١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٩٦ (د - ٤٢) التي يؤذن فيها "للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أو لرئيس أمانتها الذي يتصرف بالنيابة عن الهيئة بناء على توجيه عام أو خاص منها بنقل اعتمادات من بند الى آخر في الميزانية" ، وذلك بهدف اخضاع الهيئة للاجراءات العادية للرقابة على الميزانية .

٧ - وينبغي ملاحظة أنه تم ، دون استثناء ، تطبيق الرقابة العادية على الميزانية ، بصرف النظر عن أحكام هذا القرار ، حيث لم يتم تحويل أية اعتمادات من بند نفقات الى بند آخر لا يتسق معه دون التشاور مقدما مع شعبة تخطيط البرامج والميزانية في الامانة العامة للامم المتحدة وقبل إصدار التنقيحات الملائمة لإشعارات التخصيص المعنية .

مراكز البرمجة والعمليات المتعددة الجنسيات

٨ - شرع الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا ووكيل الامين العام لشؤون الإدارة والتنظيم في اجراء استعراض وفقا لتوصية المجلس في الفقرة ١٤ من تقريره .

وقد قام فعلا فريق استعراض بزيارة المراكز الخمسة للبرمجة والعمليات المتعددة الجنسيات وعدة بلدان افريقية وهو يقوم الآن بإعداد تقريره . ومن المتوقع أن يقدم هذا التقرير الى اجتماع مجلس وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي سينعقد في أديس أبابا في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٠ لكي يقدم توصياته . وسوف يقدم التقرير فيما بعد عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

استخدام موارد دعم البرامج

٩ - ترد في الفقرة ١٥ من تقرير المجلس توصية بأن يتم اتباع الاحكام المنصوص عليها في الوشيقة ST/AI/286 بدقة ، وأن يتم إجراء استعراض للإجراءات الحالية لضمان عدالة التوزيع بين مهام إدارة البرامج والمشاريع والمهام الإدارية المركزية . ولقد أخذت تلك التوصيات في الاعتبار لدى إعداد تقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

تقارير أداء البرنامج

١٠ - قدم مجلس مراجعي الحسابات عددا من التوصيات في الفقرة ١٦ من تقريره ، ترمي إلى تحسين نوعية تقارير أداء البرنامج واكتمالها . وقد تناول الأمين العام هذا الموضوع بالفعل في تقريره المتعلق بالرصد والتقييم ومعلومات الادارة (A/44/233) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية . والجهود المبذولة لصقل منهجية رصد أداء البرنامج مستمرة ، وفي الوقت ذاته ، يجري استطلاع سبل ووسائل لتحسين مضمون النظام الحالي لإعداد تقارير أداء البرنامج ، بما في ذلك توفير مزيد من المعلومات التحليلية . وفي مجال إعداد تقارير أداء المشاريع ، قامت أيضا ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية بوضع مبادئ توجيهية لكي تُعرَّف بوضوح المشاريع الجديدة ، والعاملة ، والمنجزة تشغيليا ، والمنجزة ماليا .

اجراءات إعداد كشوف المرتبات

١١ - استجابة لتوصية وردت في الفقرة ١٧ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، صدرت تعليمات إلى شعبة الخدمات الالكترونية التابعة لمكتب الخدمات العامة لمداولة الترتيبات الوظيفية لعمليات الحاسبة الالكترونية قدر الإمكان في حدود مستوى الملاك المتاح لها لضمان تحقيق قدر كاف وفعال من الرقابة الداخلية على إعداد كشوف المرتبات والاجراءات ذات الصلة .

بدلات الإعالة

١٢ - اتخذت أيضا اجراءات لضمان فعالية توزيع وتقديم الطلبات السنوية للحصول على بدل الإعالة على النحو الموصى به في الفقرة ١٧ (ب) من تقرير المجلس . وتم تنقيح نموذج الطلب ذاته لجعل الاشتراطات الواجب توافرها للاستحقاق أوضح للموظفين وتسهيل بث المكاتب المعنية في استحقاقات الإعالة وتجهيزها . وفي عام ١٩٨٩ صدر تعميم للعلم يبين الاشتراطات الواجب توافرها للاستحقاق ومسؤوليات الموظفين بغية تعزيز ادارة نظام بدلات الإعالة وضوابطه الداخلية .

١٣ - ومن المزمع اتخاذ اجراءات بشأن التوصيات التي ستتطلب استخدام الحاسبة الالكترونية في تجهيز البيانات المتعلقة بأوضاع الموظفين من ناحية الإعالة وذلك في إطار النظام المتكامل للمعلومات الادارية . وفي الوقت ذاته ، يجري رصد ادارة النظام عن كثب لضمان وقف دفع البدلات في الحالات التي يقتضيها الأمر بأسرع وقت ممكن .

عمليات استعراض أوضاع التعيينات

١٤ - يجري بذل الجهود لضمان قيام الادارات والمكاتب في الوقت المناسب بتقديم الحالات الواجب استعراضها بعد انتهاء السنوات الخمس الأولى من الخدمة في وظيفة دائمة . ولا تزال عمليات استعراض أوضاع الموظفين المعينين بعقود محددة المدة للنظر في تعيينهم بعقود دائمة تجرى وفقا للممارسة المتعارف عليها وهي : يحق للموظفين أن يُنظر في أوضاعهم في أي وقت ولكن لا يحق للموظفين من البلدان الممثلة تمثيلا زائدا أن يُنظر في أوضاعهم إلا بعد إكمالهم خمس سنوات من الخدمة المرضية المستمرة في تعيينات بعقود محددة المدة . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن التوصية ٤٥ الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة[٥] ، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، اقترحت أن يُنظر في تعيين الموظفين تعيينا دائما بعد ثلاث سنوات من الخدمة . وأوضح الأمين العام ، في الفقرة ٣٧ من تقريره المرحلي الأول إلى الجمعية العامة (A/42/234 ، المرفق) ، انه "ينبغي إعادة النظر في هذه التوصية بعد انجاز عمليتي تخفيض عدد الموظفين وإعادة تشكيل الهيكل" . وفي الواقع ، فإن السياسة الحالية تتيح للأشخاص الذين أكملوا خمس سنوات من الخدمة المرضية بعقود محددة المدة أن يُنظر في تحويلهم إلى تعيين دائم دون ضرورة لإكمال تعيين تحت الاختبار .

تدريب الموظفين

١٥ - يوافق الأمين العام تماما على الملاحظات والتعليقات الخاصة بتدريب الموظفين والواردة في الفقرتين ١٧ (ط) و ١٨ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وسيجري تعزيز البرامج التدريبية الحالية وستوضع برامج إعادة تدريب محددة لمساعدة الموظفين في حالة تغيير المهام والسلك الوظيفي بناء على عمليتي إعادة تشكيل الهيكل وتخفيض عدد الموظفين . وستستند هذه البرامج إلى تحليل للاحتياجات وستمثل جزءا لا يتجزأ من برنامج شامل للتطوير الوظيفي .

دفع الاستحقاقات والبدلات في المكاتب الواقعة خارج المقر

١٦ - قام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتنفيذ اجراءات الرقابة الداخلية الموصى بها بشأن تجهيز سلف منحة التعليم وتسويتها ، وفقا للتعليمات الادارية ذات الصلة وعلى النحو الموصى به في الفقرة ١٩ (أ) من تقرير مجلس مراجعي الحسابات .

١٧ - وجرت في المقر متابعة استعراض الانظمة والقواعد الحالية المنظِّمة لمدفوعات بدلات الإعالة المذكورة في الفقرة ١٩ (ب) من تقرير المجلس وتم تأكيد أن الانظمة والقواعد تطبق في حدود البارامترات المتعلقة بالإعالة التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية .

النظام الافريقي للوثائق والمعلومات

١٨ - كان الأمين العام يعتزم إدراج نتائج استعراض كامل للنظام الافريقي للوثائق والمعلومات ، على النحو الذي أوصى به المجلس في الفقرة ٢١ من تقريره ، في الميزانية البرنامجية التي اقترحها لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ . وعلى الرغم من أنه تم إجراء تقييم أولي ، لم يكن بالاستطاعة انجاز الاستعراض في هذا الوقت . وفي انتظار انجازه ، ستبذل كل الجهود لضمان استمرار تمويل النظام الافريقي للوثائق والمعلومات بوصفه مشروعا للتعاون التقني .

المشتريات في المقر

١٩ - تتعلق التوصيات الواردة في الفقرة ٢٢ من التقرير بالحالات التي شرحها مجلس مراجعي الحسابات في الفقرات من ١٨٣ إلى ١٨٧ . فقد لاحظ المجلس ، في استعراضه للعقد المذكور ، أن دائرة التجارة والمشتريات والنقل بإدارة الخدمات العامة لم تقم بإبلاغ لجنة العقود بنفقات الشحن التقديرية التي ستدفعها المنظمة . وقدمت ايضاحات

لمراجعي الحسابات تفيد أنه أُذن بتكاليف الشحن حسب الاصول عن طريق آليات الإذن بالشراء والسفر . وكان دور المتعاقد في هذه الحالة هو مساومة مختلف الناقلين على أسعار الشحن بالنيابة عن المنظمة ، وأن المتعاقد ، بهذه الصفة ، كان يقوم بدور الوسيط دون أن يتمتع بسلطة إلزام المنظمة . وبالنظر إلى أنه تم الإذن بالمدفوعات والتصديق عليها حسب الاصول من مختلف الموظفين المعنيين المخولين سلطة الاعتماد ، لا يرى الأمين العام أنه حدث خطأ خطير في الضوابط المالية الداخلية في هذه الحالة .

٣٠ - وأبلغ مجلس مراجعي الحسابات ، في الفقرات من ١٨٩ إلى ١٩٥ من تقريره ، عن قيامه باستعراض عقد لتوريد لوازم مكاتب وأصناف قرطاسية . ولاحظ المجلس ان البائع قدم مقترحات مضادة للشروط التعاقدية التي وضعتها الامم المتحدة ، وأعرب عن اعتقاده أن من شأن تلك المقترحات أن تسبب خسارة في ايرادات المنظمة وزيادة في تكاليفها . وعلاوة على ذلك ، لاحظ المجلس أن البائع بدأ يعمل بموجب العقد المقترح قبل توقيع عقد رسمي . بيد أن الممارسة التي يتعبها البائعون من تقديم لتلك المقترحات المضادة تعتبر جانبا عاديا من عملية التعاقد ، والمعلومات الواردة في "طلب المقترحات" المبدئي تمثل موقف المنظمة القائم على المساومة . وفي هذه الحالة بالذات ، بدأ البائع العمل بموجب رسالة نوايا ريثما تسوى القضايا التي كانت لا تزال معلّقة وقت مراجعة الحسابات ، ومن المعتقد أن العقد الذي وقّع نتيجة لعملية المساومة أسفر عما اعتبر أفضل الشروط الممكنة للمنظمة .

٣١ - وتناول تقرير المجلس في الفقرات من ١٩٦ إلى ٢٠١ المسائل المتصلة بعقد لإيجار مبني لأغراض التخزين وأُوصي بأن يُطلب إلى مالك مبنى التخزين القيام بترميمات للمبنى أو لجوء الامم المتحدة إلى مادة في العقد تسمح للمستأجر بدفع قيمة الترميمات وخصمها من الإيجار المستحق . وفي وقت اجراء مراجعة الحسابات طُلب من المالك عدة مرات اجراء الاصلاحات ولكن بدون جدوى . ونتيجة لملاحظة مراجعي الحسابات اقتنع المالك أخيرا بتنفيذ الاصلاحات المطلوبة خلال الجزء الاخير من عام ١٩٨٨ . وتجري علاوة على ذلك ، دراسة طريقة تشغيل عملية المحفوظات في المستقبل مع إمكانية استخدام التخزين بنظام القرص البصري والمواقع البديلة بغرض التوفير في المساحة وخفض التكاليف .

اجراءات الشراء في الاماكن الواقعة خارج المقر

٣٢ - في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من التقرير أصدر مجلس مراجعي الحسابات توصيات بشأن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وقوة الامم المتحدة المؤقتة في

لبنان . وكانت حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتعلق بمنح عقود خدمات الحراسة . وتبعا لتوصية المجلس أنشأ الأمين التنفيذي للجنة في عام ١٩٨٨ فريقا عاملا لاختيار شركة للقيام بخدمات الحراسة . وبعد مسح شامل للسوق أعد الفريق قائمة قصيرة من ثلاث شركات دعيت إلى تقديم عطاءات استعرضتها لجنة العقود في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . وبعد ذلك اعتمدت توصيات اللجنة المحلية من لجنة المقر المعنية بالعقود . واتخذ الأمين التنفيذي خطوات لكفالة التقيد مستقبلا بالتوصيات الأخرى لمجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإعداد العقود والتوقيع عليها .

٣٣ - وأدى استعراض اجراءات الشراء في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى إبداء ملاحظة في الفقرة ٢١٣ من التقرير بشأن تجزئة العقود . فقد منحت اللجنة المحلية للعقود جزءا من عقد لأعمال السفلتة والتصليد ، ومنح الجزء الثاني للشركة ذاتها بعد استعراض قامت به لجنة المقر المعنية بالعقود . وسوف ترصد مستقبلا بدقة العقود المحلية لضمان إحالة جميع العقود التي تتجاوز قيمتها الحد المقرر إلى لجنة المقر المعنية بالعقود قبل اتخاذ أية قرارات فيها .

عمليات الحاسبة الالكترونية

٣٤ - عند التخطيط لعمليات التجديد التي سيجري القيام بها في منطقة الحاسبة الالكترونية في المقر ، والمقرر الاضطلاع بها خلال الشهور القليلة القادمة ، أخذت في الاعتبار توصيات المجلس الواردة في الفقرة ٣٥ من تقريره والمتصلة بالأمن العمراني والضوابط البيئية فيما يتعلق بعمليات الحاسبة الالكترونية . بيد أن المخاوف التي أعرب عنها المجلس إزاء ترتيبات ومرافق الاصلاح في حالات الكوارث تعتبر لا مبرر لها نظرا لأن مناطق التخزين الحالية مصنوعة من الخرسانة ولها باب دخول مصنوع من الصلب مما يجعلها مجهزة ضد الحريق تجهيزا تاما .

٣٥ - وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٦ من تقرير المجلس والمتعلقة بتغيير الحاسبة الالكترونية الخاصة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، فقد اتخذ قرار بأن تصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، جنبا الى جنب مع اللجان الاقليمية الاخرى ، أطرافا في شبكة المعلومات الادارية المتكاملة ، وبأن يتم الانتظار لحين تطوير هذا النظام قبل وضع تحديد دقيق لاحتياجات هذه اللجان من عمليات الحاسبة الالكترونية . لذلك يعتزم ، في الوقت ذاته ، التأكيد على اقتناء وتركيب الحاسبات الالكترونية الخفيفة في اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لا على التغيير الفوري للحاسبة الالكترونية الكبيرة .

إدارة بريد الأمم المتحدة

٢٦ - قدم عدد من التوصيات فيما يتعلق بإدارة بريد الأمم المتحدة في الفقرة ٢٧ من (أ) الى (م) من تقرير مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالاستعراض الوارد بالتفصيل في الفقرات من ٢٣٣ الى ٢٨١ من التقرير . وعملا بتوصية وردت في الفقرة ٢٤٢ من تقرير المجلس وتتعلق بالأرصدة النقدية العاطلة ، أوعزت إدارة بريد الأمم المتحدة الى مكتبي جنيف وفيينا بوضع الاجراءات التي تكفل إجراء التحويلات النقدية الى حسابات المقر تلقائيا حينما يبلغ الرصيد في حسابات إدارة بريد الأمم المتحدة مستوى تم تحديده مسبقا . وكان يمكن لهذه الاجراءات أن تبدد ما يساور المجلس من قلق ، بيد أنه ثبت عدم إمكانية تنفيذها لأن السلطات البريدية في سويسرا لم تكن في وضع يُمكّنها من إجراء التحويلات أسبوعيا أو شهريا بالطريقة المتوخاة . وكبديل عملي وحيد ، تقوم الإدارة الآن باجراء استعراض للنشاط الأسبوعي لحسابي جنيف وفيينا وتقوم باصدار تعليمات بالتحويل المباشر حينما تتجاوز الأرصدة المستوى الذي يعتبر مناسبا لمستوى هذا النشاط .

٢٧ - ووفقا للفقرة ٢٤٥ من تقرير المجلس ، لوحظ حدوث اتجاه نزولي في مبيعات إدارة بريد الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ رغم زيادة التكاليف زيادة طفيفة ، مما أدى الى تضاؤل صافي الدخل . ونتيجة للتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات ، استعانت الإدارة بخدمات فريق من الخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة لإجراء دراسة بشأن استراتيجيات التسويق وترويج المبيعات . وتم الانتهاء من الدراسة في شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وأكدت بالفعل كساد سوق هواية جمع طوابع البريد ، وأن إدارة بريد الأمم المتحدة تواجه قاعدة سوقية أصغر حجما . وعلى الرغم من ذلك ، فقد بدأت الإدارة في تنفيذ التوصيات المقدمة في الدراسة ، واتخذت من الاجراءات ما يسمح بشغل وظائف موظفي المبيعات الخالية بأسرع مما كان متبعا في الماضي . ويجري أيضا استكشاف إمكانية التعاقد مع شركة تجارية متخصصة لزيادة تطوير الاستراتيجيات التسويقية والترويجية .

٢٨ - وفي الفقرة ٢٥١ ، دعا المجلس الى اجراء استعراض للسياسة الائتمانية القائمة نظرا لارتفاع مستوى حسابات القبض غير المسددة عند مراجعتها الأولية . بيد أنه لوحظ في المراجعة التالية لهذه الحسابات ، أنه تم تحصيل معظم حسابات القبض . وجدير

بالإشارة أن الخسائر المتكبدة عن طريق عدم التسديد من جانب التجار أو العملاء ظلت ضئيلة والى حد كبير دون مستوى الخسائر التي تتكبدها الشركات التجارية التي تقدم ائتمانات الى عملائها . وسيجري إبقاء الحالة قيد الاستعراض لضمان جعل مستوى الائتمانات المقدمة متناسبا مع مستوى المبيعات عموما .

٢٩ - وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي المشار إليه في الفقرة ٢٥٣ من تقرير المجلس ، بدأت إدارة بريد الامم المتحدة عملية لإعادة التنظيم وفقا لتوصيات كل من المجلس والخبراء الاستشاريين في مجال الإدارة المشار إليهم أعلاه . وتم تقسيم مكتب نيويورك السابق إلى مكتبين : أحدهما لخدمة الأسواق التي كانت مُكلّفَةً بخدمتها في المعتاد إدارة بريد الامم المتحدة في نيويورك ، أي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وآسيا وبعض مناطق افريقيا التي لا تغطيها إدارة بريد الامم المتحدة في جنيف ، أما المكتب الثاني فيعمل بوصفه مكتبا عالميا يتولى مسؤولية التوجيه العام لمكاتب الإدارة المحلية الثلاثة في نيويورك وجنيف وفيينا في مجالات الانتاج ورسم السياسات والمالية . وتواصل إدارة بريد الامم المتحدة استعراض اجراءاتها وتسعى الى إدخال مفاهيم إدارية جديدة في محاولة لتحسين الكفاءة وزيادة إجمالي المبيعات وصافي الدخل . وفي هذا الصدد ، تم تكليف وكالة إعلانية بالاضطلاع بنهج تسويقي متكامل في سوق أمريكا الشمالية . ويجري رصد أعمالها بصورة دقيقة ، ومن المتوقع أن تستخدم هذه الدراسة كنموذج لجميع المكاتب المحلية الثلاثة لإدارة بريد الامم المتحدة في فترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٣٠ - واتخذت أيضا خطوات لتمديد الوقت اللازم للبدء في العمل في دورة انتاج الطوابع لأكثر من فترة العشرة شهور التي كان يتطلبها دليل معايير إدارة بريد الامم المتحدة ، حسبما أوصى بذلك مجلس مراجعي الحسابات ، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بالمرونة من أجل الاستجابة في حينه لما يقع من أحداث جديرة بالاحتفال بها عن طريق إصدار طابع خاص بها . ومن الأمثلة على ذلك منح جائزة نوبل للسلم في عام ١٩٨٨ لأنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة . وقد أضيف هذا الاصدار الى برنامج الطوابع خلال مهلة قصيرة وصدر طابع تذكاري في آذار/مارس ١٩٨٩ .

٣١ - وعملا بالتوصيات المتعلقة بتصميم الطوابع والأعمال الفنية ، تم تنقيح دليل إجراءات إدارة بريد الامم المتحدة ويجري إعداد مشروع عقد رسمي نموذجي كي يوقّعه الفنانون . وتم تعزيز ممارسات الجرد بما يتمشى مع توصيات المجلس عن طريق الاحتفاظ بنسخة من سجل الأعمال الفنية للرجوع إليه .

٣٢ - وعلق المجلس على مشروع النظام الآلي لادارة بريد الأمم المتحدة في الفقرات من ٢٧٤ الى ٢٧٧ من تقريره وأوصى بزيادة فعالية رصد تنفيذه . وقد أحيل هذا الموضوع الى فريق الخبراء الاستشاريين المعينين لاجراء دراسة بشأن إدارة بريد الأمم المتحدة ، وأوضح استعراضهم أن النظام الآلي يعمل جيدا فيما يتعلق بمراقبة الرصيد وتجهيز الطلبات/البيانات . وعلق الخبراء الاستشاريون أيضا على النظام الفرعي للمحاسبة ، الذي تم التخطيط له كتعزيز للنظام الآلي في المستقبل ، وهم يرون أن المضي قدما في اجراء البرمجة الاضافية اللازمة لتشغيل النظام الفرعي لن يكون فعّالا من حيث التكلفة في هذه المرحلة ، وأوصوا باستخدام الحاسبات الالكترونية الشخصية بدلا من ذلك . ونتيجة لتعليقات الخبراء الاستشاريين وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات ، يجري تنفيذ النظام الآلي في فيينا حسب التخطيط الأصلي وتم تركيب حاسبات الكترونية شخصية في جميع مكاتب ادارة بريد الأمم المتحدة . وسوف يستعرض مستقبل النظام الآلي والنظام الفرعي للمحاسبة ، كلاهما ، في اطار دمجهما مع المشروع المقترح للنظام المتكامل لادارة المعلومات .

الممتلكات المستهلكة والممتلكات غير المستهلكة

٣٣ - تناولت الفقرات من ٣١٣ الى ٣٣٠ من تقرير المجلس مراقبة المخزون . وقد أقر المجلس بأن هناك ما يدل على حدوث تحسن واضح في حفظ سجلات الممتلكات وفي مراقبة العُهد على بنود الممتلكات ؛ ومع ذلك فانه لاحظ وجود قصور في أوجه الرقابة على الأصناف ذات الجاذبية ؛ واجراء الجرد والتخلص من المواد غير القابلة للإصلاح . وقد اتخذت تدابير تصحيحية منذ ذلك الحين لتحسين مسك الدفاتر ومراقبة العُهد .

٣٤ - وفيما يتصل باستعراض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، أوصى المجلس في الفقرتين ٣١٥ و ٣١٩ بتعزيز الرقابة الداخلية على منتجات الوقود والوحدات الجاهزة الصنع . وفي وقت اجراء الاستعراض تعرقل وضع معدلات استهلاك يمكن التعويل عليها بالنسبة لسيارات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بسبب اختلاف الطرز المستخدمة . وبعد توحيد قافلة السيارات أصبحت معايير استهلاك الوقود متماثلة ويمكن التعويل عليها بدرجة أكبر مما يساعد على التحقق من التقارير المقدمة من جميع الوحدات وعلى المطابقة مع البيان الشهري . كما اتخذت تدابير لتحسين مسك السجلات للوحدات جاهزة الصنع التي أصبحت تصرف على أساس "الوارد أولا ، صادر أولا" .

تنفيذ المشروع وتقديم تقارير الأداء المرحلية

٣٥ - استجابة للتوصيات الواردة في الفقرة ٣١ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، اتخذت ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية اجراء علاجيا لتحسين النظام الذي تتبعه

في تقديم تقاريرها عن المشاريع . فقد وضعت مبادئ توجيهية من أجل التحديد الواضح للمشاريع الجديدة ، والعاملة ، والمنجزة تشغيليا ، والمنجزة ماليا . كما وضع برنامج للحاسبة الالكترونية لتتبع عدد المشاريع في كل فئة من قاعدة بيانات نظام ادارة المشاريع . ويجري أيضا بذل جهود لشراء معدات مألوفة لموظفي المشاريع ولنظرائهم في البلدان النامية ، وللتنسيق بين تسليم المعدات ووصول موظفي المشروع وفقا للإطار الزمني المحدد في وثائق المشروع .

٣٦ - وتتخذ أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تدابير للاستجابة للتوصيات المتعلقة بالمشاريع المشار إليها في الفقرة ٣٣ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات . وقد أدت التدابير الى تحسن كبير في تخطيط وعرض برنامج العمل لفترة السنتين الحالية والى التقليل من عدد مقترحات المشاريع تمشيا مع المستوى المتوقع للتبرعات . ويتم الاضطلاع على الفور بالانشطة التحضيرية للمشاريع المقبولة للتمويل بواسطة المانحين بحيث يمكن التعجيل بالمشاريع ذاتها بمجرد ورود الأموال . وتقدم بصورة منتظمة الى المانحين تقارير مرحلية نصف سنوية وسنوية عن جميع المشاريع الجارية . وفي حالة المشاريع المستكملة ترسل التقارير النهائية مع البيانات المالية النهائية فور إقفال المشاريع ذات الصلة .

إنشاء وادارة الصناديق الاستئمانية

٣٧ - أوصى مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٣٨ (أ) من تقريره باتباع النظام المركزي فيما يتعلق بالمسؤوليات والمعاملات المحاسبية المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ويجري النظر حاليا في انشاء ادارة مالية كاملة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا من أجل توفير خدمة مالية أكثر تماسكا للصندوق وللكيانات الاخرى التابعة للأمم المتحدة في فيينا . وفي غضون ذلك بذلت جهود لتنسيق الاتصالات بين مكتب الأمم المتحدة في فيينا والمقر ضمانا للادارة الدقيقة للمعلومات والقيد السليم لحسابات التبرعات المعقودة والمبالغ المتحصلة والمنصرفة .

٣٨ - وعملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٨ (ج) المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، قام موظف مالي مسؤول بزيارة المدرسة الثانوية التقنية لناميبيا في ثلاث مناسبات لتقديم المشورة فيما يتعلق بتطبيق القواعد والاجراءات المالية للأمم المتحدة والمساعدة في إعداد التقارير المحاسبية للمدرسة التي كانت تقدم آنذاك في مواعيدها أربع مرات في السنة .

٣٩ - وقد اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ اجراء محاسبي لإظهار إعادة تنظيم مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ونتيجة لذلك أصبحت الاجراءات المالية للمكتب متسقة مع ولايته التشريعية وأصبح هناك فصل واضح بين النفقات الادارية والنفقات التشغيلية على النحو الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات في الفقرة ٢٨ (هـ) من تقريره .

٤٠ - وكما يتضح من الاجراءات التنفيذية الوارد وصفها في الفقرات السابقة ، يرحب الامين العام بالتعليقات والملاحظات التي أبديت من جانب مجلس مراجعي الحسابات ومن جانب اللجنة الاستشارية ، وسيواصل معالجة الجوانب التي تثير قلقهما من أجل تحقيق فعالية الادارة والرقابة المالية .

الحواشي

(١) انظر A/43/445 ، المرفق .

(٢) انظر A/43/674 و Corr.1 .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٥ (A/41/5) ، المجلد الاول ، الفرع الثاني .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والاربعون ، الملحق رقم ٥ (A/43/5) .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49) .

- - - - -